الباب الثالث

نظرية التوظيف في الاقتصاد

الباب الثالث

نظرية التوظيف في الاقتصاد

الناتج والدخل:

- إن ما قيمته ريال من الناتج القومي الذي يدخل السوق إنما يمثل دخلاً لعناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية.
- وهذا الدخل أو مجموع الدخول يتم إنفاقه ليكون بذلك الإنفاق الكلي على الناتج القومي.
- بذلك يكون الدخل والناتج القومي هما وجهين لعملة واحدة نطلق عليها التدفق الدائري للاقتصاد الكلي.

التوازن في الاقتصاد الكلي، يحدث عندما:

الطلب الكلي	=	العرض الكلي
(أي كمية النقود التي ينفقها المشترين على السلع والخدمات)	=	(أي قيمة ما يقدمه البائعون من سلع وخدمات منتجة)
الإنفاق الكلي	=	الإنتاج الكلي

ماذا يعني التوظيف الكامل في الاقتصاد؟
إن جميع الموارد المتاحة مستغلة ومستخدمة بالكامل.

العلاقة بين الدخل والتوظيف:

⇐ هل التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي يتحقق عند مستوى من الدخل أو الناتج الذي يحقق التوظيف الكامل؟

لذا يتم دراسة النظريات الاقتصادية الآتي...

النظريات الاقتصادية:

١ـ النظرية التقليدية (الكلاسيكية).

- تنص على أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل.
- وثبت عدم صحة هذه النظرية، نتيجة الكساد العظيم في الثلاثينيات.

٢ـ النظرية الحديثة للتوظيف (الكنزية).

- وظلت هذه النظرية مهمة حتى ظهرت حالة التضخم الركودي (وهي ارتفاع في مستوى الأسعار مصحوبة بمعدلات من البطالة).

مفهوم حلقة التدفق الدائري للدخل:
- تبين التدفقات الدائرية للدخل بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (العائلي، الإنتاجي، الحكومي، العالم الخارجي).

الاقتصاد المغلق:
- لتبسيط الدراسة يفترض وجود قطاعيين فقط (عائلي، إنتاجي) ولا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي.

الاقتصاد المفتوح:
- يتعامل مع العالم الخارجي بالإضافة لوجود القطاع الحكومي.

النظرية التقليدية (الكلاسيكية) في الدخل والاستخدام:

مفهوم ومبادئ النظرية:
- النظام الرأسمالي الاقتصادي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد.
- وإذا حدث أي انحراف عن ذلك فإن ضوابط تلقائية في الأسعار تعيد التوازن وتمنع انخفاضه الإنفاق من أن يؤدي لانخفاض الناتج الحقيقي والدخل والتوظيف.
- لن يحدث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي أي يكون الإنفاق غير كافي لشراء إنتاج التوظيف الكامل.
- قانون ساي (العرض يخلق الطلب):
أي عملية إنتاج السلع تولد قدر من الدخول يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة، أي قدر من الناتج يولد تلقائياً المال الكافي لسحب هذا الناتج.
- الدخل ينفق على الاستهلاك والادخار.
- طبقاً للتقليديين فإن الادخار ليس تسريب للدخل لأنه يمثل إنفاق على سلع استثمارية وبالتالي لن يؤدي لحدوث قصور في الإنفاق الكلي أو حدوث بطالة.
(كل ريال يدخر بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال).
- عند عدم تساوي الادخار مع الاستثمار فأن سعر الفائدة الذي يتناسب طردياً مع الادخار وعكسياً مع الاستثمار سوف يعيد حالة التوازن.
- لو عجز سعر الفائدة عن إحداث التوازن فأن مرونة أسعار السلع والخدمات سوف تعيد التوازن، لأن انخفاض الإنفاق الكلي يتبعه انخفاض الأسعار فيزيد الإنفاق مرة أخرى ويعود التوازن تلقائياً.
- خلاصة النظرية الكلاسيكية أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً وتلقائياً بشكل يجعل توازن التوظيف الكامل للموارد أمر دائم التحقق.

فروض النظرية التقليدية:
١- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق العمل ورأس المال والسلع والخدمات بحيث تنعدم سيطرة منتج (أو منتجين) أو بائع (أو بائعين) أو مشتري (أو مشترين) وتأثيرهم على مستويات الأسعار فيها.

٢- الحرية (المرونة) التلقائية للأسعار في أسواق العمل ورأس المال والسلع والخدمات في الارتفاع والانخفاض، من دون تدخل خارجي (حكومي أو غيره) استجابة للتغيرات في العرض والطلب.

٣- إن العرض من السلع والخدمات في الأسواق يخلق الطلب عليه (قانون ساي) ومن ثم عدم إمكانية حدوث نقص في الطلب الفعال في هذه الأسواق.

٤- التوازن التلقائي في أسواق العمل ورأس المال والسلع والخدمات وعدم حدوث فائض في الطلب أو العرض في الأجل الطويل.

توازن الأسواق في النظرية التقليدية:

١- التوازن في سوق العمل:

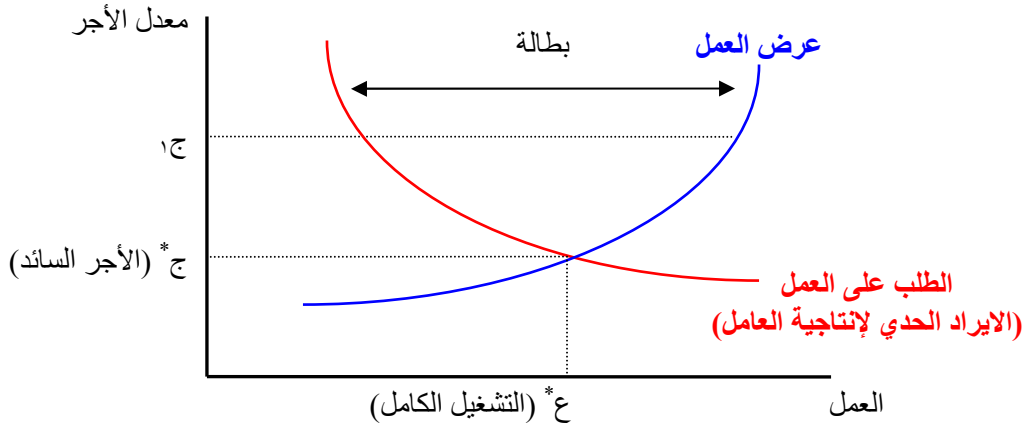

طلب العمل	=	عرض العمل
الراغبين في العمل	=	فرص العمل المتاحة

- ويتحقق مستوى توظيف توازني يسمى التوظيف الكامل.
- وهذه الحالة لا تسمح بحدوث بطالة إجبارية وتسمح بالبطالة الفنية أو الاختيارية

ويحدث التوازن كالتالي:

⇐ إذا ذاد الأجر عن الأجر التوازني فإن قوى السوق تدفع الأجور للانخفاض.

⇐ مما يؤدي لزوال البطالة الطارئة التي حدثت نتيجة لزيادة الأجر ويعود وضع التوازن.

٢- التوازن في سوق رأس المال (الادخار والاستثمار):

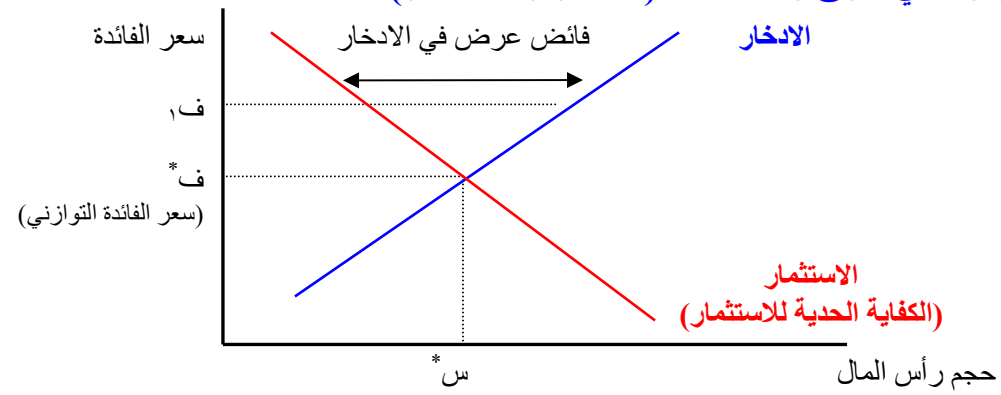

الادخار = الاستثمار
عرض رأس المال = الطلب على رأس المال
+ -
يتناسب طردياً سعر الفائدة يتناسب عكسياً

⇐ إذا حدثت وفرة في المدخرات بحيث فاض العرض عن الطلب، فأن قوى السوق الحر تجبر سعر الفائدة للانخفاض.
⇐ فيؤدي لزوال فائض عرض الادخار، فيعود التوازن تلقائياً لمستوى التشغيل الكامل لرأس المال.

٣- التوازن في سوق السلع والخدمات (النظرية الكمية للنقود):

معادلة فيشر (Fisher):

الطلب الكلي من السلع والخدمات (الإنفاق) = العرض الكلي من السلع والخدمات (الناتج الكلي من السلع والخدمات) (الناتج القومي الإجمالي)

كمية النقود المعروضة × سرعة تداولها (عدد مرات التداول) = كمية السلع والخدمات المتبادلة × مستوى الأسعار

ملاحظة يا أبو الشباب/ طبعاً هذا القانون يفترض خلال فترة زمنية معينة.

- تفترض النظرية عدم حدوث فائض في السلع والخدمات أو حدوث شحه فيها مع سيادة المنافسة الكاملة ومقومات السوق الحر.
- تفترض النظرية ثبات سرعة تداول النقود وكمية السلع والخدمات المتبادلة، وبذلك أي تغير في كمية النقود المعروضة يؤدي لتغير بنفس الاتجاه والنسبة في مستوى الأسعار.

- **يقول "أدم سميث": المصلحة الخاصة تتطابق مع المصلحة العامة.**

- **من فرضيات هذه النظرية: "نقص دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي".**

- ومن فرضيات هذه النظرية: مبدأ حياد النقود:

حيث الإنتاج = الاستهلاك
و عدد المنتجين = عدد المستهلكين

⇐ فكل منتج ستقايض إنتاجه مع ما أنتجه الآخرين.
∴ النقود ليس لها دور في النشاط الاقتصادي ولا تؤثر فيه.

تقييم النظرية التقليدية (الكلاسيكية):

- إن افتراض المنافسة الكاملة والسوق الحر في كل الأسواق وبالتالي مرونة الأسعار الكفيلة بإحداث التوازن التلقائي في الأسواق افتراض غير واقعي لوجود الاحتكارات والتدخل الحكومي والنقابات والتأثيرات الخارجية.
- عدم واقعية الفصل بين الأسواق.
- إهمال جانب الطلب الكلي في التأثير على الدخل والاستخدام والأسعار.
- افتراض ثبات حجم الإنتاج وسرعة تداول النقود (معادلة فيشر) ولو في الأجل القصير غير واقعي.
- إن المصلحة الخاصة قد تتعارض مع المصلحة العامة (كما في حالة الضرائب).
- ليس شرط تواجد التوظف الكامل بشكل دائم.
- النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة (السياسة النقدية).
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (السياسة المالية).

النظرية الكينزية في الدخل والاستخدام:

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظف بعد حدوث الكساد الكبير، وفي عام ١٩٣٦م قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" General Theory Of Employment, Interest, and Money والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة. وتتعارض نظرية التوظف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الكنزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة.

وتلخص أهم مقومات النظرية الحديثة فيما يلي:

١ـ عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار:

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار. فبينما كان الكلاسيكيون يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الحديثة تقول بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة. فكيف نتوقع أن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟ كما تؤكد النظرية الحديثة هذه الفكرة بقولها أن كلا من الادخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة.

فدوافع الادخار (شراء سلعة في المستقبل، الاحتياط لأي ظروف طارئة، لضمان مستقبل الأبناء، حباً في المال... الخ). تختلف تماماً عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح).

٢ـ سعر الفائدة:

إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

٣ـ معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار:

تنكر النظرية الحديثة وجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظيف الكامل وذلك على أثر حدوث انخفاض في الإنفاق الكلي. فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية وسياسية تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور. فهنالك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع ولن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب، كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمل القوية تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لانخفاض الدخول النقدية.

وبفرضنا لنظرة التوظف الكلاسيكية، فإننا نعترف بعدم ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأن مستوى التوظف كما تراه النظرية الكنزية إنما يتوقف مباشرة على مستوى الإنفاق الكلي.

فروض النظرية الكينزية:

- الطلب الكلي للسلع والخدمات عامل مهم لتحديد الدخل القومي والتأثير على مستوى الأسعار.
- يمكن أن يتوازن الدخل القومي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وبالتالي حدوث فجوة انكماشية.
  أو أن يتوازن عند مستوى أكبر من مستوى الاستخدام (التشغيل) الكامل للموارد الاقتصادية وبالتالي حدوث فجوة تضخمية.
  مما يستوجب استخدام السياسات المالية أو النقدية لعلاج هذه الاختلافات.
- الادخار يمكن أن يتأثر بعوامل أخرى غير سعر الفائدة كالدخل.
- قد تكون الأجور عند مستوى معين غير مرنه (جمود الأجور) مما يخفض مستوى العمالة عند مستوى التشغيل الكامل فتحدث بطالة، كما أن تخفيض الأجور لا يحقق توازن تلقائياً لسوق العمل.
- لا توجد حرية كاملة للأفراد (عدم توفر شروط المنافسة الكاملة).

- المصلحة العامة تتعارض أحياناً مع المصلحة الخاصة (كما في الضرائب).
- النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة (السياسة النقدية).
- الاهتمام بجانب الطلب أكبر من العرض (الطلب الفعال).

نقاط الفرق بين النظرية الكلاسيكية للتوظف والنظرية الكينزية:

النظرية الكلاسيكية للتوظف	النظرية الكنزية
▪ الوضع الاقتصادي في حالة توازن عند التشغيل الكامل.	▪ الوضع الاقتصادي في حالة عدم توازن وإذا كان هناك توازن فهو من قبيل الصدفة ودائماً عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.
▪ تعتمد على أسواق المنافسة الكاملة في السلع وعناصر الإنتاج والمال.	▪ يفترض أسواق غير تنافسية (احتكار أو شبه احتكار) بسبب وجود الشركات الاحتكارية الكبرى ونقابات العمال.
▪ يركز على جانب العرض بسبب قانون ساي "العرض يخلق طلباً مساوياً له".	▪ يركز على جانب الطلب حيث أن الذي يحدد الناتج القومي هي عناصر الطلب الكلي الفعال (الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص).
▪ سعر الفائدة يحدد التوازن بين الادخار والاستثمار.	▪ الذي يحدد الادخار الدخل، والذي يحدد الاستثمار الربح وليس سعر الفائدة.
▪ هناك مرونة تامة في الأسعار والأجور لأعلى ولأسفل.	▪ المرونة في الأسعار والأجور لأعلى فقط.
▪ للنقود وظيفة واحدة وهي أنها وسيلة للتبادل.	▪ للنقود عدة وظائف فهي وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة ووسيلة للدفع المؤجل.
▪ طالبوا أنصار هذه النظرية بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.	▪ طالبوا أنصار هذه النظرية بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
▪ أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. (العلاقة طردية وتناسبية)	▪ أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و/ أو زيادة الناتج القومي.
▪ يحدد الناتج القومي عن طريق سعر الفائدة، الأسعار والأجور والنقود ودور الحكومة.	▪ يتحدد الناتج القومي عن طريق عناصر الطلب الكلي الفعال (الاستهلاك والاستثمار الخاص).

مكونات الطلب الكلي:

الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي

ويتم دراسة علاقة كل منهم بالدخل في ضوء النظرية الكنزية:

أولاً: الاستهلاك

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار

- **تعريف الاستهلاك:** هو مقدار ما ينفقه القطاع العائلي على شراء سلع وخدمات (أي الاستهلاكية، سواء تلك التي تستهلك من مرة واحدة – المواد الغذائية – أو على دفعات – السلع المعمرة –).

	الدخل (ل)	الاستهلاك (س)	الادخار (د)
ل > س	صفر	٢٠٠ الاستهلاك التلقائي	٢٠٠ -
	٢٠٠	٣٥٠	١٥٠ -
	٤٠٠	٥٠٠	١٠٠ -
	٦٠٠	٦٥٠	٥٠ -
ل = س	٨٠٠	٨٠٠	صفر
ل < س	١٠٠٠	٩٥٠	٥٠
	١٢٠٠	١١٠٠	١٠٠
	١٤٠٠	١٢٥٠	١٥٠

العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية

- **أقسام الاستهلاك:**

أ- **استهلاك مستقل (الثابت)** وهو المستقل عن الدخل ويساوي الاستهلاك عند الدخل صفر (حد الكفاف).

ب- **الاستهلاك التبعي (المتغير)** وهو يتغير مع أي تغير في الدخل يزيد لزيادة الدخل وينخفض مع انخفاضه.

- **دالة الاستهلاك:** هي العلاقة بين مستوى الدخل وما ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات النهائية. **وهي علاقة موجبة**. أي كلما زاد الدخل زاد مستوى الاستهلاك.

$$س = هـ + م . ل$$

حيث:

س : الاستهلاك – متغير تابع – (الإنفاق الاستهلاكي الخاص).

هـ : الحد الأدنى للاستهلاك – الثابت – (**الاستهلاك التلقائي**) = الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً (حد الكفاف).

م : وهي **الميل الحدي للاستهلاك** (ميل الدالة) = التغير في الاستهلاك الناتج عن تغير الدخل بمقدار وحدة نقدية واحدة (ريال واحد مثلاً) = $\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}}$

ل : الدخل (المتغير المستقل) .

الميل المتوسط للاستهلاك هو "الاستهلاك عند مستوى معين للدخل مقسوماً على الدخل ويرمز له م م س"

م م س = $\frac{\text{إجمالي الاستهلاك}}{\text{الدخل المتاح}} = \frac{\text{س}}{\text{ل}}$ **وهو يتناقص مع زيادة الدخل.**

ملاحظات:

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١

م ح د = $\frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta \text{ د}}{\Delta \text{ ل}}$ التغير في الادخار الناتج عن تغير الدخل بمقدار وحدة نقدية واحدة.

ونمثل بالميل الحدي للادخار بـ (١ - م): وهو يمثل الجزء المدخر من الدخل في كل زيادة به مقدارها واحد ريال مثلاً.

- **دالة الادخار:**

$$د = -هـ + (١ - م) ل$$

حيث: **د** : الادخار.

- هـ : الادخار السالب حيث الدخل = صفر والاستهلاك أكبر من الدخل.

صفر < الميل الحدي للاستهلاك < ١

صفر < الميل الحدي للادخار < ١

١ - م : الميل الحدي للادخار = ١ - الميل الحدي للاستهلاك

ل : الدخل.

الميل المتوسط للادخار = $\frac{\text{إجمالي الادخار}}{\text{الدخل المتاح}}$ **وهو يتزايد مع زيادة الدخل.**

الاستهلاك التلقائي: هو "ذلك الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل، وهو الاستهلاك عندما يكون الدخل يساوي صفر".

حد الكفاف: هو "الحد الأدنى من الاستهلاك الضروري لبقاء الإنسان حياً على وجه الأرض".

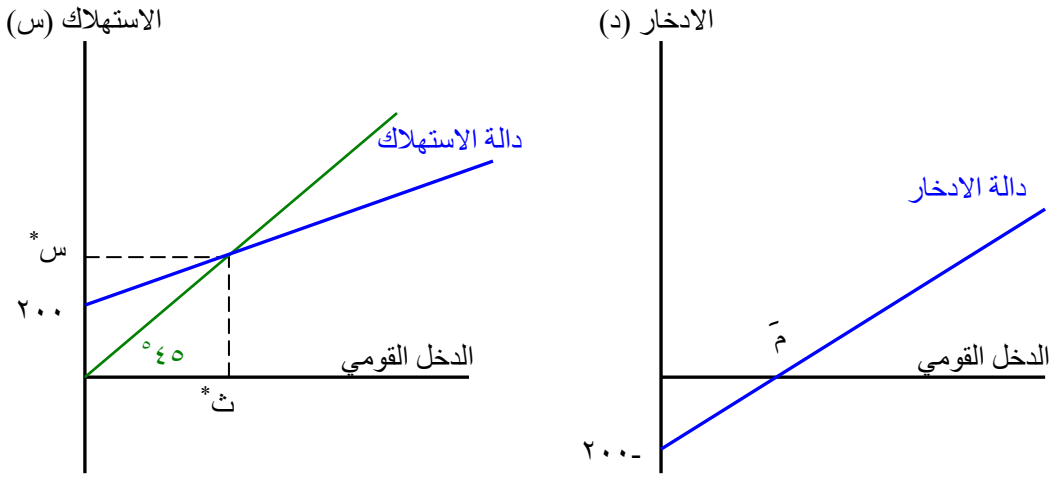

العوامل الغير دخلية (المحددة) المؤثرة في الاستهلاك:

١- **رصيد الأصول السائلة:** كلما ↑ زادت الأصول ⇐ ↑ زاد الاستهلاك.

٢- **رصيد الأصول المعمرة:** كلما ↑ زادت الأصول ⇐ ↓ نقصت الاستهلاك.

٣- **توقعات المستهلكين بالنسبة للأسعار والدخل:**
كلما ↑ زادت التوقعات ⇐ ↑ زاد الاستهلاك الحالي.

٤- **المديونية:** كلما ↑ زادت المديونية ⇐ ↓ انخفض الاستهلاك.

٥- **الضرائب:** كلما ↑ زادت الضرائب ⇐ ↓ انخفض الاستهلاك.

مثال رقم (٤) لتوضيح دالة الاستهلاك (جدول الاستهلاك):

الدخل (ل)	الاستهلاك(س)	الادخار(د)
صفر	٨٠	٨٠ -
١٠٠	١٦٠	٦٠ -
٢٠٠	٢٤٠	٤٠ -
٣٠٠	٣٢٠	٢٠ -
٤٠٠	٤٠٠	صفر
٥٠٠	٤٨٠	٢٠
٦٠٠	٥٦٠	٤٠
٧٠٠	٦٤٠	٦٠
٨٠٠	٧٢٠	٨٠

ملاحظة: في الجدول
الاستهلاك + الادخار = الدخل،
والادخار سالب عندما يكون الاستهلاك أكبر من الدخل،
والعلاقة موجبة بين الدخل والاستهلاك.

- **ودالة الاستهلاك من البيانات في الجدول أعلاه:**

$$\text{س} = ٨٠ + \frac{٤}{٥}\text{ل} = ٨٠ + ٠,٨\text{ل}$$

- **الحد الأدنى للاستهلاك = ٨٠**
- **الميل الحدي للاستهلاك** $= \frac{١٦٠ - ٨٠}{١٠٠ - \text{صفر}} = ٠,٨$

- **دالة الادخار من البيانات في الجدول أعلاه:**

$$\text{د} = -٨٠ + (\frac{٤}{٥} - ١)\text{ل} = -٨٠ + \frac{١}{٥}\text{ل} = -٨٠ + ٠,٢\text{ل}$$

- **التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار من الجدول أعلاه:**

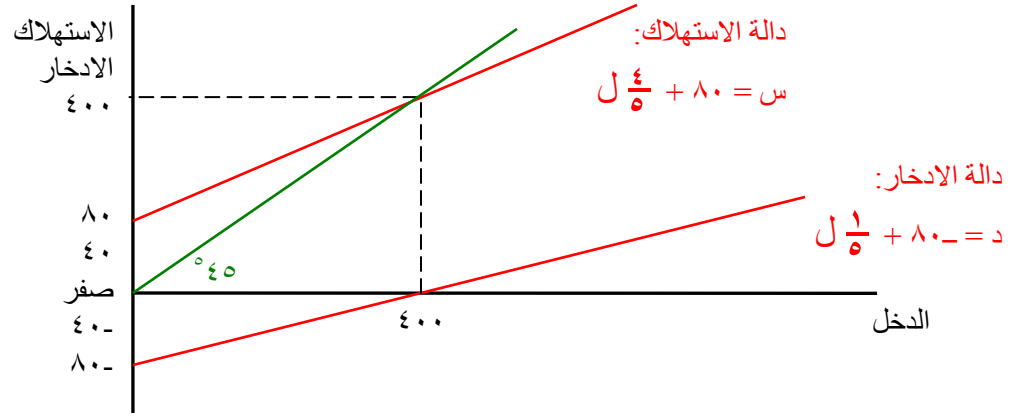

- **نقطة التعادل:**

- هي التي يتساوى عندها الاستهلاك مع الدخل ويكون الادخار يساوي صفر.

- وقبلها **الاستهلاك** < **الدخل** ⇐ الادخار **سالب**.
- بعدها **الاستهلاك** > **الدخل** ⇐ الادخار **موجب**.
- وعندها الميل المتوسط للاستهلاك = ١
- وعندها الميل المتوسط للادخار = **صفر**.
- وعندها الدخل = الاستهلاك ؛ الادخار = صفر.
- أي نقطة على خط الدخل ٤٥° عندها الاستهلاك = الدخل.
- المحور الأفقي يقيس الدخل، والمحور الرأسي يقيس الاستهلاك.
- تقاطع دالة الاستهلاك مع المحور الرأسي = الاستهلاك المستقل (هـ).
- تقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي عند الادخار = صفر.

- **نقطة التعادل بيانياً:** عند تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الدخل ٤٥°

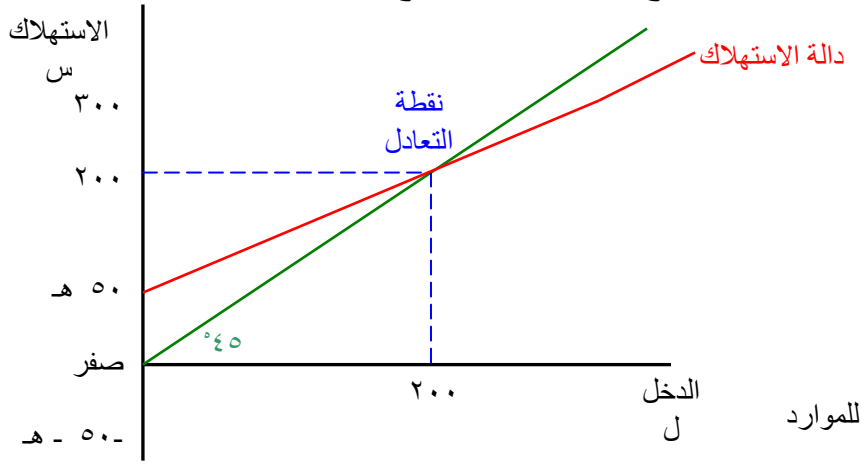

- العرض الكلي
- الدخل التوازني
- التشغيل الكامل للموارد

ثانياً: الاستثمار

- **تعريف الاستثمار:**

هو مقدار ما ينفقه رجال الأعمال على شراء العدد والآلات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات.

دراسة الجدوى الاقتصادية

التكاليف	الإيرادات	الربح = الإيرادات الكلية – التكاليف الكلية
تكلفة شراء المشروع + سعر الفائدة ↑↓ تكاليف فورية	الكمية × سعر الوحدة التكاليف التشغيلية ↑↓ التكاليف المتغيرة	ك١×ث١ + ك٢×ث٢ + ك٣×ث٣ + ك٤×ث٤ = إجمالي الإيرادات في السنوات الأربع – التكاليف التشغيلية في السنوات الأربع = صافي الإيرادات في السنوات الأربع

إذاً يجب إيجاد ما يعرف بالقيمة الحالية للإيرادات السنوية الصافية في المشروع طيلة فترة بقائه صالحاً للإنتاج عن طريق خصم هذه الإيرادات الصافية بسعر خصم "نسبة مئوية" بحيث يضمن التساوي بين القيمة الحالية للإيرادات السنوية الصافية من المشروع وتكلفة الشراء + سعر الفائدة. وسعر الخصم هذا يسمى الكفاية الحدية لرأس المال.

الكفاية الحدية لرأس المال: هي "سعر الخصم الذي يضمن التساوي بين القيمة الحالية للإيرادات السنوية الصافية من المشروع طيلة فترة بقاءه صالحاً للإنتاج وتكلفة الشراء + سعر الفائدة.

كيف الحال....

إذاً لو كانت القيمة الحالية أقل من تكلفة الشراء + سعر الفائدة فإن **المشروع خصران**.

وإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال > سعر الفائدة ⇐ **المشروع مربح**.

- **أنواع الاستثمار:**

١- استثمار في المخزون. (وذلك لمواجهة تقلبات الطلب).
٢- الاستثمار في تشييد المساكن.
٣- الاستثمار في المصانع والعدد والآلات.

- **العلاقة بين الاستثمار والدخل القومي (حسب النظرية الكينزية):**

يفترض النموذج الكينزي أن الدخل غير مؤثر في حجم الاستثمار، ومن ثم فإن حجم الاستثمار هو عامل خارجي (مستقل). يتحدد خارج النموذج ويتأثر بالعوامل السابق ذكرها أعلاه.

- **محددات الاستثمار (العوامل المؤثرة في الاستثمار):**

١ـ **تكلفة التمويل:** (أو سعر الفائدة إذا كان التمويل عن طريق الاقتراض): كلما ازدادت تكلفة التمويل انخفض حجم الاستثمار.

٢ـ **معدل العائد على الاستثمار:** كلما زاد العائد على الاستثمار كلما زاد حجم الاستثمار.

٣ـ **معدل الضريبة على الربح:** كلما زاد معدل الضريبة قل حجم الاستثمار.

٤ـ **توقعات المستثمرين:** كلما كانت هذه التوقعات ميالة إلى التفاؤل كان هناك اتجاه أكبر نحو الاستثمار.

٥ـ **التقدم التكنولوجي:** إن تطبيق الاختراعات الجديدة ومسايرة طرق التكنولوجي Technological Progress الحديثة مسألة في غاية الأهمية لجميع المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو في الأسواق التي تهدف إلى تحسين هذه المراكز، هذا إضافة إلى دورها في زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

٦ـ **الزيادة السكانية:** تؤثر الزيادة السكانية على الطلب الاستثماري مباشرة خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في تشييد المباني السكنية، كما يؤثر على الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة للسلع الاستهلاكية المختلفة. هذا ويؤثر التوزيع العمري للسكان على حجم الاستثمارات المطلوبة.

٧ـ **السياسات الاقتصادية:** يصعب تقدير أثر السياسات الاقتصادية الحكومية على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة، فقد تكون السياسات الحكومية في صالح المنشآت فتؤدي بصورة أو بأخرى إلى تخفيض الظروف الصعبة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات. وقد تكون السياسات موجهة في غير صالح القطاع الخاص أو منافسة لأنشطته، فتنخفض الأرباح المتوقعة من الاستثمارات الخاصة وبالتالي تنخفض تلك الاستثمارات.

٨ـ **الكفاية الحدية لرأس المال:** الكفاية الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital هي "سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع الغلات النقدية الصافي التي يدرها الأصل الرأسمالي مساوية لتكلفة هذا الأصل (سعر العرض)". فعندما يقوم رجال الأعمال بالاستثمارات في أصل رأسمالي فإنه يقوم بتقدير الغلات الصافية من هذا الأصل طيلة فترة بقائه صالحاً للاستعمال، الغلات الصافية تعني "مقدار إيرادات المشروع بعد خصم جميع التكاليف ما عدا سعر الفائدة المدفوعة وتكلفة اهتلاك رأس المال"، ثم يقوم بعد ذلك بخصم تلك الغلات بسعر خصم معين كفيل بجعل القيمة الحالية للغلات مساوياً لسعر الأصل ليحصل على الكفاية الحدية

لـرأس المـال. فـإذا كانـت الكفايـة الحديـة لـرأس المـال أكبـر مـن سـعر الفائـدة فـإن المشـروع يكـون مربحـاً ممـا يشـجع علـى الاسـتثمار، لكـون العائـد أكبـر مـن تكلفـة الحصول على رأس المال. والعكس صحيح في حالة ما إذا كان سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال.

ثالثاً: الإنفاق الحكومي:

حسب النموذج الكينزي يتحدد الإنفاق الحكومي مستقلاً عن الدخل القومي، حيث يتأثر بعوامل أخرى غير الدخل، ولذا فهو عامل خارجي ليس دالة في الدخل.

رابعاً: صافي التعامل الخارجي (الصادرات ـ الواردات):

يتحدد صافي التعامل الخارجي في النموذج الكينزي مستقلاً أيضاً عن الدخل القومي.

توازن الناتج القومي (الناتج القومي التوازني)
في اقتصاد ذي قطاعين

هي الحالة التي إذا ما تم التوصل إليها فإن الوضع الاقتصادي يتصف بالاستقرار (عدم وجود بطالة أو تضخم).

- **وتتحقق بشرطين:**
  - إذا تساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.
  - إذا تساوى الادخار مع الاستثمار.

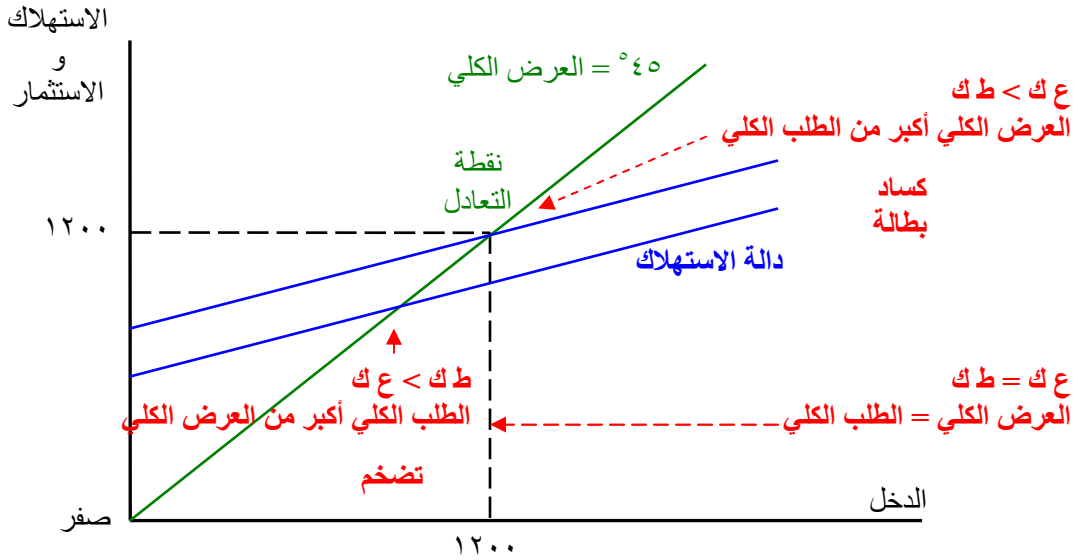

- **الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار**

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الاستثمار التلقائي	الطلب الكلي
صفر	٢٠٠	٢٠٠ -	١٠٠	٣٠٠
٢٠٠	٣٥٠	١٥٠ -	١٠٠	٤٥٠
٤٠٠	٥٠٠	١٠٠ -	١٠٠	٦٠٠
٦٠٠	٦٥٠	٥٠ -	١٠٠	٧٥٠
٨٠٠	٨٠٠	صفر	١٠٠	٩٠٠
١٠٠٠	٩٥٠	٥٠ +	١٠٠	١٠٥٠
١٢٠٠	١١٠٠	١٠٠ +	١٠٠	**١٢٠٠**
١٤٠٠	١٢٥٠	١٥٠ +	١٠٠	١٣٥٠
١٦٠٠	١٤٠٠	٢٠٠ +	١٠٠	١٥٠٠

- **الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار.**

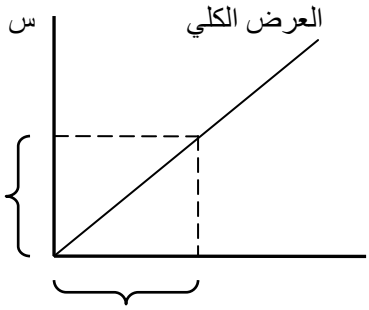

- يوضع على المحور الرأسي مقدار ما يتسلمه رجال الأعمال (المنتجين) كقيمة للسلع والخدمات التي قاموا بإنتاجها خلال سنة معينة.

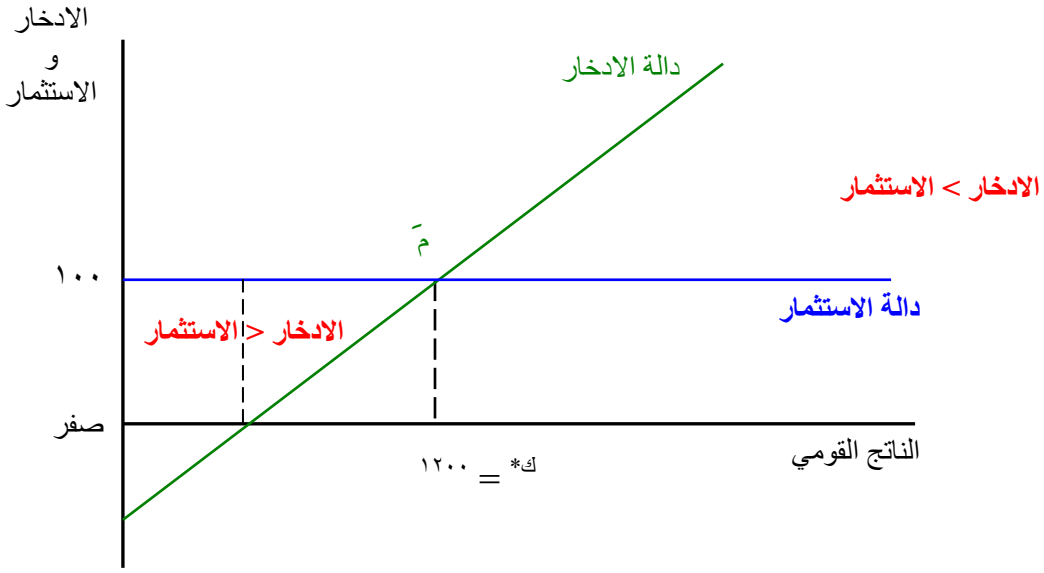

تحديد مستو الدخل التوازني في النظرية الكينزية (النموذج المبسط):

- **تعريف الدخل التوازني:**

هو الدخل الذي يتساوى عنده الطلب الكلي مع العرض الكلي من السلع والخدمات.

① الطريقة الأولى:

الدخل القومي = الاستهلاك الخاص + الاستثمار خاص + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي

$$ل = س + ث + ق + ص$$

حيث: ل : الدخل القومي.
س : الاستهلاك الخاص.
ث : الاستثمار الخاص.
ق : الإنفاق الحكومي.
ص : صافي التعامل الخارجي.

أي أن مستوى الدخل التوازني يتحدد أيضاً بتساوي الادخار مع مجموع كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي – في ظل أربع قطاعات – : (الاستهلاك الخاص، الاستثمار الخاص، الإنفاق الحكومي، صافي التعامل الخارجي).

② الطريقة الثانية:

بما أن الدخل = الاستهلاك + الادخار

∴ ل = س + د = س + ث + ق + ص

$$د = ث + ق + ص$$

ويمكن تمثيل مستوى الدخل التوازني للمثال رقم (٤) بيانياً كما يلي:

في الاقتصاد ذي الأربع قطاعات:

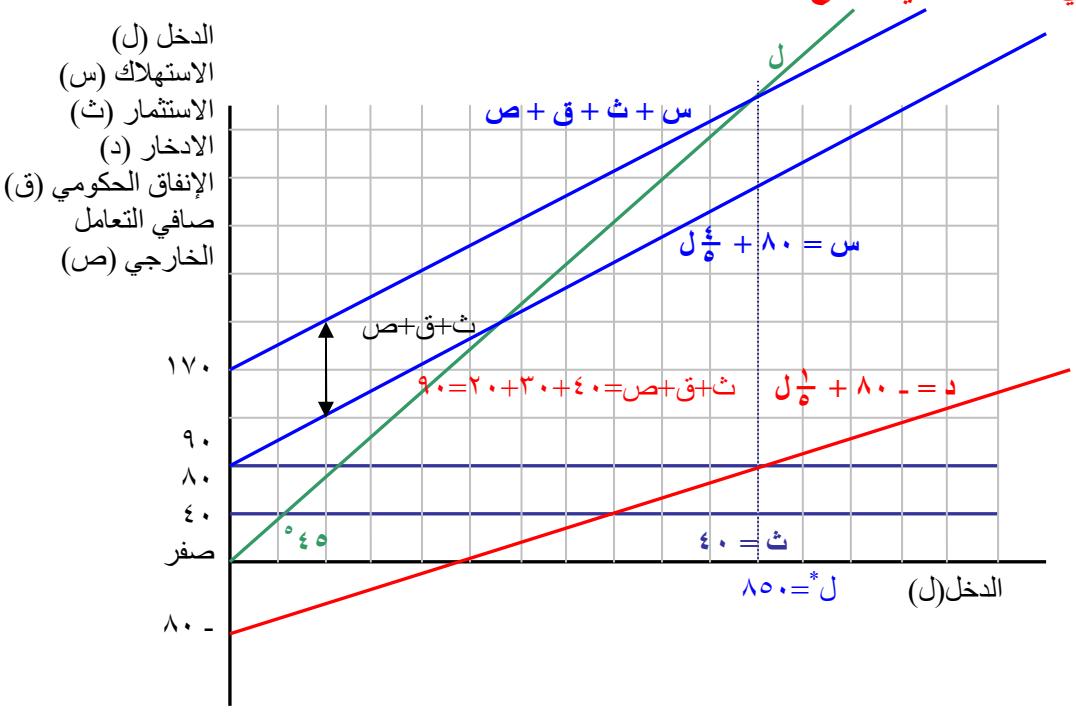

التغيرات في مستوى الدخل أو الناتج القومي (مضاعف الاستثمار)

- هو رقم عددي إذا ضرب في مقدار التغير للاستثمار يعطينا مقدار التغير في الدخل القومي.
- هو عدد المرات التي يزداد بها مستوى الدخل التوازني نتيجة زيادة معينة في حجم الاستثمار.

طريقة رقم① :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{الزيادة في الدخل التوازني}}{\text{الزيادة في الاستثمار}}$$

طريقة رقم② :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

ويكون التغير في الدخل = التغير في الاستثمار × مضاعف الاستثمار

ويكون الدخل القومي الجديد = الدخل القديم + التغير في الدخل القومي

مثال رقم (٥):

أفرض أن الدخل القومي = ١٠٠٠ وزاد الاستثمار الخاص بمقدار ١٠٠ ، ما هو أثر ذلك على الدخل القومي. وقيمة الميل الحدي للاستهلاك = ٠,٨

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

$$= \frac{١}{\text{م ح د}} = \frac{١}{٠,٢} = ٥$$

التغير في الدخل = التغير في الاستثمار × مضاعف الاستثمار

$$= ١٠٠ \times ٥ = ٥٠٠$$

الدخل القومي الجديد = الدخل القديم + التغير في الدخل القومي

$$= ١٠٠٠ + ٥٠٠ = ١٥٠٠$$

ملاحظة:

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{١}{\text{م ح د}}$$

= مضاعف الإنفاق الحكومي

= مضاعف الاستهلاك التلقائي

مسائل وتمارين:

تمرين رقم (٥) من الجدول التالي، أوجد

الدخل	الإنفاق الاستهلاكي
صفر	٢٠٠
٣٠٠	٤٠٠
٦٠٠	٦٠٠
٩٠٠	٨٠٠
١٢٠٠	١٠٠٠
١٥٠٠	١٢٠٠

أ- الحد الأدنى من الاستهلاك (الاستهلاك المستقل)؟
ب- الميل الحدي للاستهلاك ؟
ج- الميل الحدي للادخار ؟
د- دالة الاستهلاك ؟
ه- دالة الادخار ؟
و- مضاعف الاستثمار؟
ز- الدخل التوازني عندما يكون حجم الاستثمار = ٢٠٠
الإنفاق الحكومي = صفر.

الحل:

أ- الحد الأدنى للاستهلاك = ٢٠٠

ب- الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\text{الزيادة في الاستهلاك}}{\text{الزيادة في الدخل}} = \frac{٤٠٠ - ٢٠٠}{٣٠٠ - \text{صفر}} = \frac{٢}{٣}$

ج- الميل الحدي للادخار = ١ - الميل الحدي للاستهلاك = ١ - $\frac{٢}{٣} = \frac{١}{٣}$

د- دالة الاستهلاك = س = هـ + م . ل فتكون دالة الاستهلاك س = ٢٠٠ + $\frac{٢}{٣}$ ل

هـ - دالة الادخار = د = - هـ + (١ - م) ل فتكون دالة الادخار د = - ٢٠٠ + $\frac{١}{٣}$ ل

و- مضاعف الاستثمار = $\frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{١}{\frac{١}{٣}} = ١ \times \frac{٣}{١} = ٣$

ز- الدخل التوازني

ل = س + ث + ص

ل = (٢٠٠ + $\frac{٢}{٣}$ ل) + ٢٠٠ + صفر

ل - $\frac{٢}{٣}$ ل = ٢٠٠ + ٢٠٠ + صفر

$\frac{١}{٣}$ ل = ٤٠٠

ل = $\frac{٤٠٠}{\frac{١}{٣}} = ٤٠٠ \times \frac{٣}{١} = ١٢٠٠$

تمرين رقم (٦) إذا أعطيت دالة الاستهلاك التالية:

س = ١٥٠ + ٠,٨ ل

حيث : س: حجم الإنفاق الاستهلاكي ؛ ل : الدخل. ؛ أوجد الآتي:

أ- الحد الأدنى للاستهلاك (الاستهلاك المستقل) ؟
ب- الميل الحدي للاستهلاك ؟
ج- الميل الحدي للادخار ؟
د- مضاعف الاستثمار ؟
ه- إذا كان الاستثمار في الاقتصاد في سنة معينة = ٢٥٠ مليون ريال، ما هو الدخل التوازني لهذه السنة؟
و- إذا أصبح الاستثمار في السنة التالية ٣٠٠ مليون ريال، ما هي الزيادة في الدخل التوازني الناتجة عن هذه الزيادة في الاستثمار ؟

الحل:

أ- الحد الأدنى للاستهلاك = ١٥٠

ب- الميل الحدي للاستهلاك = ٠,٨

ج- الميل الحدي للادخار = ١- الميل الحدي للاستهلاك = ١- ٠,٨ = ٠,٢

د- مضاعف الاستثمار = $\frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{١}{٠,٢} = ٥$

هـ- الدخل التوازني =

ل = س + ث

حيث س = هـ + م.ل

س = ١٥٠ + ٠,٨ ل

ل = (١٥٠ + ٠,٨ د) + ٢٥٠

ل – ٠,٨ د = ١٥٠ + ٢٥٠

٠,٢ ل = ٤٠٠

الدخل التوازني ل* = $\frac{٤٠٠}{٠,٢}$ = ٢٠٠٠ مليون ريال

و- الزيادة في الدخل = مضاعف الاستثمار × الزيادة في الاستثمار

٥ × ٥٠ = ٢٥٠ مليون ريال

تمرين رقم (٧) إذا كان الدخل = ٥٠٠ ؛ والاستهلاك = ٤٥٠ بملايين الريالات:

- فإن الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{٤٥٠}{٥٠٠} = ٠,٩$

- الميل المتوسط للادخار = $\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{٥٠٠ - ٤٥٠}{٥٠٠} = \frac{٥٠}{٥٠٠} = ٠,١$

ملاحظة/ الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = ١

- إذا ارتفع الدخل إلى ٥٥٠ وأرتفع الاستهلاك إلى ٤٩٠

فإن الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{٤٩٠ - ٤٥٠}{٥٥٠ - ٥٠٠} = ٠,٨$

- الميل الحدي للادخار = $\frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{٦٠ - ٥٠}{٥٥٠ - ٥٠٠} = \frac{١٠}{٥٠} = ٠,٢$

ملاحظة / الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١
أي أن / الميل الحدي للادخار = ١ – الميل الحدي للاستهلاك

تمرين رقم (٨) من الرسم ، أجب على ما يلي:

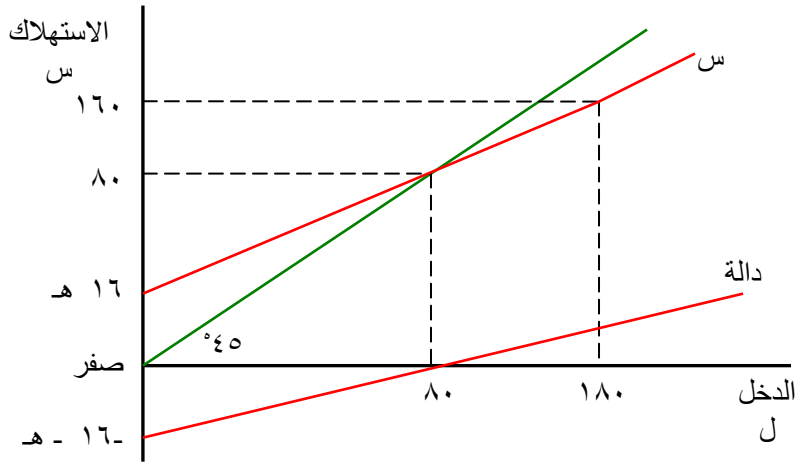

- منحنى الدالة هو تمثيل لدالة الادخار.
- الاستهلاك التلقائي (المستقل) (الاستهلاك عند الدخل يساوي صفر) = ١٦
- عند الدخل ١٨٠ ، فإن الاستهلاك = ١٦٠.
- عند الدخل ١٨٠ ، فإن الادخار = ١٨٠ – ١٦٠ = ٢٠
- الميل الحدي للاستهلاك (م) = $\frac{١٦٠ - ٨٠}{١٨٠ - ٨٠} = ٠,٨$
- الميل الحدي للادخار = ١ – م = ١ - ٠,٨ = ٠,٢